

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان ..

تنسيق تكاملي
وخدمة ذات جودة



Church of Sweden



diakonia

PEOPLE CHANGING THE WORLD

ورقة سياسات عامة ضمن مشروع

«تعزيز إستراتيجيات حماية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان»

بيروت - ٢٠١٧

المقدمة

تحدد المعايير الأساسية المتعلقة بالاستجابة الإنسانية تسعة التزامات يمكن للمنظمات استخدامها لتحسين جودة وفعالية المساعدة التي يقدمونها. إن هذه المعايير توفر قدراً أكبر من المساواة تجاه المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات، إذ إن معرفة ما تلتزم به المنظمات الإنسانية سيسمح للمجتمعات بإخضاعها للمساءلة.

منذ بداية الأزمة السورية، لجأ آلاف الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، وعمل على تلبية إحتياجات هؤلاء اللاجئين عدد كبير من الفاعلين سواء على مستوى دولي أو محلي، رسمي أو غير رسمي. تفاوتت التدخلات، حقق بعضها نجاحاً وأخفق بعضها الآخر.

ثمة سؤال رئيسي يقتضي قراءته بعد هذه السنوات: هل الإستجابة الإنسانية لإحتياجات اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان منسقة ومتكاملة؟

تدرج هذه الورقة ضمن مشروع «تعزيز إستراتيجيات حماية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان». هذا المشروع تعمل عليه منظمة دياكونيا السويدية بالتعاون مع جمعية النجدة الإجتماعية من خلال خطة مناصرة وضعت عدداً من الأولويات، أبرزها التنسيق بين مختلف العاملين على قضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.

تم اعتماد منهجية المقابلات الفردية مع اشخاص ممثلين للأطر المختلفة المعنية بقضايا اللاجئين الفلسطينيين. ستدرس الورقة أشكال التنسيق، مستوياته، نوعيته، آلياته، العوامل التي تساهم في ضعف إعتماده، وأبرز المقترحات لتفعيل التنسيق.

١- المعايير الإنسانية الأساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة CHS Alliance هي نتيجة لمبادرة المعايير المشتركة JSI

التي أتحدت فيها جهود شراكة المساءلة الإنسانية الدولية HAP ومنظمة People in Aid ومشروع إسفير لتحقيق المزيد من الترابط من قبل مستخدمي المعايير الإنسانية.



مستويات وآليات التنسيق

ينطلق الشركاء من القناعة بأن الإستجابة الإنسانية المنسقة والمتكاملة تشكل أحد معايير تقييم أداء المنظمات العاملة على قضايا اللاجئين وهذا يفترض التالي:

- التأكد من أن الاستجابة الإنسانية تكمل استجابة السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات الإنسانية الأخرى.
- المشاركة في هيئات التنسيق ذات الصلة والتعاون مع الآخرين من أجل الحد من المطالب التي تواجه المجتمعات المحلية وتحقيق أقصى قدر من التغطية وتوفير خدمات الجهد الإنساني الأوسع.
- تبادل المعلومات اللازمة مع الشركاء ومجموعات التنسيق وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال قنوات الاتصال المناسبة.

بعد سنوات من الأزمة السورية وإنعكاسها على لبنان، لا توجد آلية تنسيق خاصة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان على الرغم من أن تعزيز قدرات العمل الإنساني و تنسيقه وإدارته من أجل تحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ برامج الطوارئ هي إحدى الأولويات الإستراتيجية في الإستجابة لأزمة سوريا الإقليمية (النداء الطارئ ٢٠١٧ الصادر عن وكالة الأونروا).

مع بداية الأزمة، تواصلت وكالة الأونروا مع الأطر الدولية والمحلية من خلال إجتماعات متعاقبة هدفت إلى تلبية الإحتياجات الخاصة باللاجئين، لكن يؤخذ على هذه الخطوة عدم إستمرارها والإكتفاء لاحقاً بتبادل الرسائل الإلكترونية، إضافة لضعف حضور ومشاركة المنظمات المحلية وغلبة حضور المنظمات الدولية.

اعتمدت وكالة الأونروا مسارا آخر هو المشاركة في الإجتماعات التنسيقية التي تنظمها وتقودها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. إنطلاقاً من القناعة بعدم ضرورة خلق آليات جديدة تختص بقضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.

على مستوى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني^٢، دعت هذه الهيئة إلى إجتماعات لنقاش إحتياجات اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا ولكن لم تترجم مخرجات النقاش في أي منها إلى خطط أو إلى اية خطوات عملية من جانب الدولة اللبنانية لتحسين أوضاع اللاجئين، ربما تعود المشكلة إلى كون اللجنة هي إطار إستشاري يقدم التوصيات فحسب دون أي دور تنفيذي.

أما على مستوى المنظمات، كان المسار المعتمد هو التنسيق على مستوى برنامجي قطاعي، أمر يعد مثالا ناجحا مع إعتداد مقاربة تشاركية في التخطيط والتنفيذ وقيادة البرنامج من جانب أطر دولية. إضافة للتنسيق على مستويات محلية تحديدا في المناسبات الوطنية أو في مجال تنفيذ الأنشطة المشتركة.



العوامل

على الرغم مما جاء في خطة الإستجابة الإقليمية للأزمة السورية (النداء الطارىء ٢٠١٧ الصادر عن وكالة الأونروا) حول إلزامها تعزيز مشاركتها الفعالة في أنشطة التخطيط والإستجابة المشتركة بين القطاعات من خلال مجموعات العمل القطاعية، وعلى الرغم من أهمية العمل الذي تقوم به مختلف الجهات لتلبية الإحتياجات المتعددة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا والعمل ضمن ظروف سياسية وأمنية وإقتصادية معقدة، يمكن أن نستنتج جملة من الأسباب، المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في ضعف التنسيق وهي:

- غلبة العمل وفق منطق الطوارئ، أي التدخل العفوي الطارئ المبني على فكرة الإغاثة والعمل الإنساني وسد الإحتياجات الأساسية. لقد استمر ذلك على الرغم من كون الأزمة شارفت على نهاية عامها السابع، مع الاعتراف بالتحول البطيء لدى البعض نحو العمل على قضايا ومستويات الحماية وغيرها من البرامج التنموية.

- لا تشمل السياسات والاسراتيجيات التزامًا واضحًا بالتنسيق والتعاون مع آخرين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية. إن التنسيق لم يكن على أجندة أي طرف بل كان إحدى أدوات العمل أحيانا وإحدى المخرجات غير المباشرة أحيانا أخرى. وربما يعود الأمر لضعف الوعي بثقافة التنسيق وأهميته.

- إن وجود أكثر من مرجعية يضعف من أية آلية للتنسيق أو في فاعليتها ونجاحها. إن مسؤولية الإستجابة الى حاجات الفلسطينيين القادمين من سوريا تقع على عاتق كل من الدولة اللبنانية، وكالة الأونروا، منظمة التحرير الفلسطينية، السفارة الفلسطينية في بيروت ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. وهنا تضيع المسؤوليات وتتشابك. على سبيل المثال، هل إن قضية الحماية هي من مهمة الدولة المضيفة أم من مهمة وكالة الأونروا أم السلطة الفلسطينية الموكلة أمر الإهتمام بقضايا اللاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا؟

- يعتبر البعض، إن حجم التحديات وكثرة وتنوع الإحتياجات يشكل عاملا أساسيا يسهم في ضعف التنسيق قياسا لضعف موارد مختلف الفرقاء وعدم وجود الإرادة السياسية الحقيقية لمنح اللاجئين أبسط الحقوق الإنسانية. بداية بما تشهده الأونروا من شح وتقليص في مواردها، مروراً بضعف عمل اللجان الشعبية الفلسطينية في مخيمات لبنان التي تعاني من مشكلة بنيوية في علاقتها باللاجئين وخلافا في ممارسة أي أدوار فاعلة بسبب إمتداد الأزمة وغياب الأدوار الإجتماعية التي لا تتبناها غالبية الفصائل الفلسطينية. الامر نفسه ينطبق على السفارة الفلسطينية في بيروت التي لم تضع خطة إستجابة وصولاً إلى الدولة اللبنانية التي تعيب عن سياساتها وإستراتيجياتها قضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا مما ينتج عنه العديد من أشكال إنتهاكات حقوق الإنسان.

- يغلب علي التدخلات طابع العمل الخدماتي التنموي الإغاثي والخيري، ومعه تضعف الحاجة للتنسيق باستثناء المرحلة الاولى من الأزمة حين يتم رصد أعداد اللاجئين فحسب.
- أمر آخر سبب ضعف التنسيق والتكامل في الخدمات المقدمة يتصل بتأخر العمل على مستويات الحماية التي تستوجب حكما التنسيق بشكل أو بآخر. مع أهمية الإشارة إلى مقاربات الحماية المعتمدة، والتركيز على النهج الفردي مقابل إغفال النهج الجماعي. وهو أمر يستوجب من جميع الفاعلين التنبيه له لخطورته وبالتحديد في الشأن الفلسطيني.
- إن قلة الموارد المالية يحفز على العمل وفق منطق المشاريع المؤقتة والمرحلية وليس العمل بشكل إستراتيجي، مما يضعف من فكرة الإستدامة وبناء شراكات حقيقية.
- تبعية العديد من المنظمات وضعف إستقلاليتها والإنطلاق في العمل من خلفيات وأجندات سياسية مما يعيق عملية التنسيق.
- التنافس بين المنظمات المحلية العاملة في الوسط الفلسطيني المترافق مع ضعف الموارد المالية المخصصة للتنسيق.
- التنافس بين المنظمات المحلية ووكالة الأونروا على مصادر الموارد المالية.
- ضعف إعتداد العمل بنظام الإحالة Referral system إلا نادرا وعدم وضع أية آليات لتعزيزه.
- ضعف أية مبادرات تنسيقية على مستوى المجتمع المحلي سواء اللبناني أو الفلسطيني، وإنتظار المبادرات من وكالة الأونروا أو المنظمات الدولية. يشكل هذا الأمر فجوة كبيرة، لكون الأطر المحلية هي الأدرى والأفعل في العمل الميداني والقادر على فهم المشكلات وصياغة الحلول.
- ضعف التنسيق والعلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لاسيما وكالة الأونروا.
- غياب الجهة التي يمكنها جمع وتنسيق كل جهود العاملين على قضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. بحسب الكثيرين فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ليست الجهة المؤهلة للعب هذا الدور. إن عدم مشاركة المنظمات المحلية في الإجتماعات الخاصة بخطة الإستجابة التي أعدت عام ٢٠١٥ وفي إجتماعات مجموعات العمل المختلفة، يشكل ضعفا في دمج قضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا على أجندة النقاش والتدخلات.



الآثار

إن ضعف العلاقة التكاملية في العمل والتنسيق بين الفاعلين العاملين على قضايا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا يساهم بشكل سلبي في الحد من تلبية كل الإحتياجات او العمل عليها بشكل شمولي وتكاملي. هناك كثير من القضايا الاساسية ما زالت دون حلول مثل السكن، الوضع القانوني، الوضع المعيشي والإقتصادي... الخ .

إن ضعف التنسيق إنعكس بشكل سلبي على المستويات التالية:

- تبادل المعلومات اللازمة بين مختلف الفاعلين، وعدم تعميق المعرفة حول المشكلات وأبعادها ونتائجها.
- التدخل الفاعل وضعف جلب الموارد.
- تشارك المعلومات.
- تبادل الخبرات.
- التكامل في توفير الموارد والطاقات والجهود.
- صياغة رؤية وخطط أكثر دقة.
- توحيد قاعدة البيانات.
- تشكيل لوبي ضاغط على المرجعيات المعنية بقضايا اللاجئين القادمين من سوريا.
- إنتاج خطاب حقوقي واضح.
- صياغة الأولويات بشكل مشترك والتفكير في إيجاد حلول لها.
- جعل قضايا اللاجئين ذات بعد إنساني وتغيب المسؤولية الوطنية عن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.
- تلبية أكبر عدد من إحتياجات اصحاب الحقوق.

التوصيات

- ١- إعتقاد آلية تنسيق تقوم على مجموعة او مجموعات عمل خاصة باللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا بين جميع المؤسسات المعنية الدولية والمحلية
- ٢- تعزيز العمل على مستويات وإستراتيجيات المناصرة.
- ٣- الإنطلاق من مقاربة حقوقية شاملة.
- ٤- تصنيف الأولويات وأنواع التدخلات.
- ٥- إستمرار التنسيق ضمن برامج قطاعية كإحدى الآليات.
- ٦- تعزيز دور ومسؤولية المنظمات الدولية في تطوير أشكال التنسيق المستدام.
- ٧- تعزيز أنواع الشراكة المختلفة بين المؤسسات الدولية والمحلية وبين مختلف الفاعلين.

